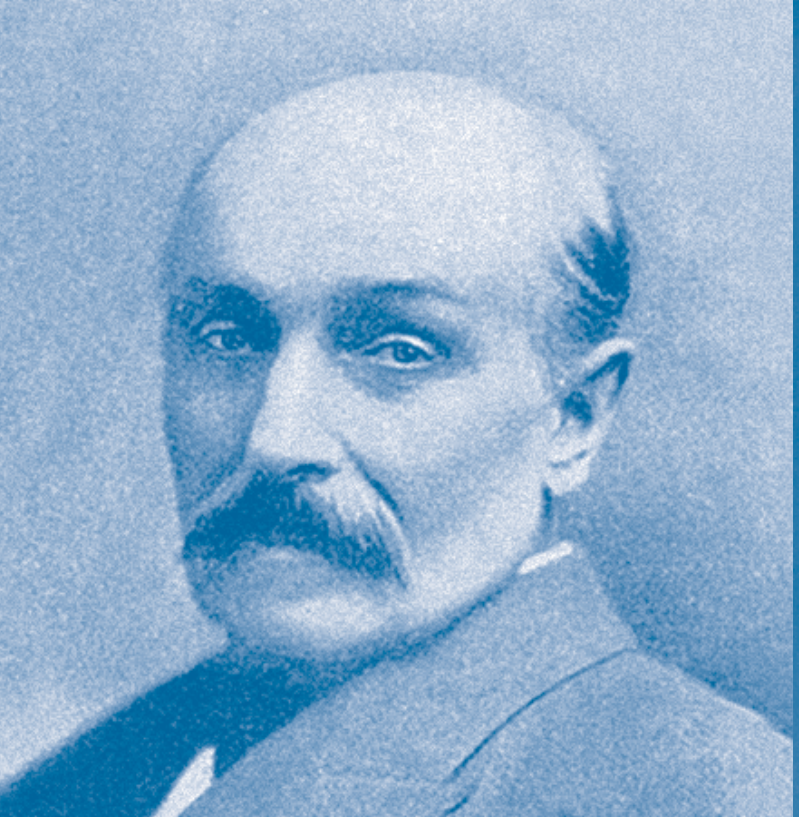

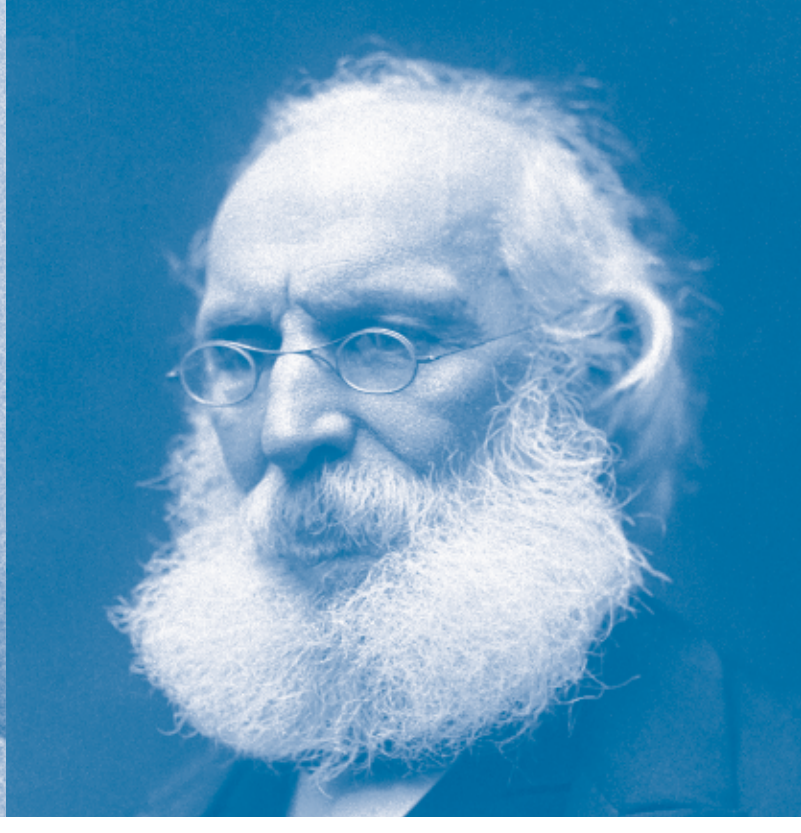

125 عاما من النضال الديمقراطي من أجل السلام

الاتحاد البرلماني الدولي
من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.

www.ipu.org

THE FUTURE
BEGINS...
...WITH THE
DECISIONS
WE MAKE
IN THE
PRESENT.

الاتحاد البرلماني الدولي: بالأمس واليوم وفي الغد

منبر للحوار مفتوح أمام جميع البرلمانات

لقد كان الاتحاد البرلماني الدولي دائما يُعدّ منظمة فريدة من نوعها، تجسّد تاريخها الطويل في السعي من أجل السلام من خلال الحوار.

وقد صُمّمَ من البداية كمنتدى مفتوح يمكن فيه للبرلمانيين، من مختلف البلدان ومختلف الأحزاب السياسية، اللقاء وتبادل الأفكار. ويعتبر التنوع السياسي الناجم عن ذلك هو العنصر الذي يُميّز المنظمة عن غيرها.

يمكن للأعضاء التحدث بحرية مع زملائهم والسعي للحصول على وسيلة لحل الخلافات الثنائية، بعيداً عن البروتوكولات الوزارية. فقد بيّن الاتحاد البرلماني الدولي في كثير من الأحيان أن الحوار ممكن، حتى بين بلدين يسودهما النزاع. وإذ يُسلّم بحياده، فقد ثبت أنه من الممكن تحديد رؤية مشتركة للمستقبل يمكن دعمها من طرف البرلمانيين بمختلف انتماءاتهم.

وكان في البداية يتولى إدارته البرلمانيون الأوروبيون، وتوسع الاتحاد البرلماني الدولي تدريجيا حتى أصبح منظمة عالمية بحقّ، تُمثَّل فيه برلمانات جميع القارات على قدم المساواة. وبلغ عدد أعضائه 164 عُضوا في عام 2014، وما زال ينمو، مما يعكس الطلب العالمي على الديمقراطية.

وقد نضَجَت أيضاً قيم المنظمة. وعلى الرغم من أن الغرض منها في عام 1889 كان هو السعي إلى تحقيق السلام عن طريق الحوار، فقد كبرَت مهمّته بالوعي بأن الديمقراطية أفضل ضمان لتحقيق السلام والرفاه، استنادا إلى مبادئ مثل المساواة بين الرجل والمرأة واحترام حقوق الإنسان.

يُعدّ الاتحاد البرلماني الدولي اليوم، المنظمة التي تعكس الرأي العام العالمي بشكل وثيق. ويستمد شرعيته، كما كان الشأن بالنسبة لإنشائه، من مشاركة الممثلين المنتخبين للشعب ومن عالمية نطاق عضويته.

يعدّ الاتحاد البرلماني الدولي دليلاً على أنه من الممكن تحديد رؤية مشتركة للمستقبل يمكن دعمها من طرف البرلمانيين بمختلف انتماءاتهم.
© Reuters / N. Doce, 2012

ابتكار أساليب التعاون المتعدد الأطراف

مُساهمٌ رئيسيٌّ في تطوير القانون الدولي

كان الاتحاد البرلماني الدولي موجوداً قبل إنشاء الأمم المتحدة، وقبل عصبة الأمم. وبتزايد التوتّر بين الدول في نهاية القرن 19، اجتمع البرلمانيون من ذوي الرؤية الثاقبة للسعي وراء حلول سلمية لقضايا الأمن الدولي.

وبإنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، دخل البرلمانيون عالم الدبلوماسية بمفهوم ثوري: ألا وهو التعددية. ومعا، بيّن هؤلاء البرلمانيون أنه لا ينبغي أن تكون الحرب وديناميات السلطة هو الوضع الطبيعي في العلاقات الدولية. وللمرة الأولى، ظهرت إلى حيز الوجود منظمة ذات اختصاصات واضحة لإيجاد حلول تفاوضية للمشاكل السياسية.

وَضَعَ الاتحاد البرلماني الدولي له قدماً بسرعة في الساحة السياسية الدولية. وساعد أعضاؤه في تنظيم مؤتمري السلام الدولية في لاهاي في عامي 1899 و1907. ومهّدوا الطريق لوضع القانون الدولي الذي نعرفه اليوم. وتمّ إنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم في عام 1899 على أساس المبادئ التي لا تزال تشكل علّة وُجود العديد من المؤسسات القضائية الدولية اليوم، بما في ذلك محكمة العدل الدولية، والمحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الدولية لقانون البحار.

وجاءت الحرب العالمية الأولى بمثابة انتكاسة للجهود التي بذلها الاتحاد البرلماني الدولي ولكنها وفرت أيضاً الأساس المنطقي الذي أنشئت بناءً عليه منظمة دولية للمساعدة في الحفاظ على السلام. وكانت للمناقشات داخل الاتحاد البرلماني الدولي دوراً مباشراً في إنشاء عُصبة الأمم في عام 1919.

ومنذ إنشائه، عمل الاتحاد البرلماني الدولي باعتباره مختبراً للأفكار، لأشكال جديدة من الحكم العالمي. وهو يعمل اليوم لتشكيل جسر بين البرلمانات الوطنية والأمم المتحدة ولإضفاء الطابع الديمقراطي على العلاقات الدولية.

الرئيس السويسري جوزيبي موتا وهو يخاطب أول جمعية نظمتها عصبة الأمم في جنيف عام 1920، التي قام الاتحاد البرلماني الدولي بدور رئيسي في إنشائها.
©الأمم المتحدة بجنيف

Fullien
Genève
727

تيسير الحوار السياسي

الحوار بوصفه حلّ ومصدر للأمل

في نهاية القرن 19، كانت فرنسا والمملكة المتحدة أبعد ما يكون عن حلفاء. وكانت المشاركة القوية من جانب البرلمانيين البريطانيين والفرنسيين في إنشاء الاتحاد البرلماني الدولي، والعلاقات الشخصية المبنية على الثقة التي انبثقت من هذه العملية أمراً حاسماً في تمهيد الطريق أمام الوفاق الودي لسنة 1904.

وبعد الحرب العالمية الأولى، كان الاتحاد البرلماني الدولي أول منظمة دولية جمعت بين الأعداء السابقين، مما ساهم في المصالحة الفرنسية-الألمانية.

وخلال السبعينات والثمانينات، قام الاتحاد البرلماني الدولي بدور حيويّ في عملية الانفراج في أوروبا. وتقدّمت العديد من الاستنتاجات التي توصّل إليها المؤتمر البرلماني حول الأمن والتعاون في أوروبا في عام 1975، مثل الاعتراف بحقوق المرأة والأقليات القومية وإدانة جميع أشكال الإرهاب، إلى أبعد بكثير من تلك التي اتّفقت عليها الأوساط الدبلوماسية.

وكان لأنشطة الاتحاد البرلماني الدولي أيضا تأثير على الصراعات داخل البلدان. فعلى سبيل المثال، عندما أثارت الانتخابات في كينيا الصراع في عام 2008، جمع الاتحاد البرلماني الدولي برلمانيين من الأحزاب السياسية الرائدة. ووفّر لهم مجالاً لإقامة علاقات من خلال الحوار وتسوية النزاعات دون اللجوء إلى العنف. ويتواصل هذا الحوار السياسي اليوم في جزر المالديف، وبوروندي، وسيراليون، والعديد من البلدان الأخرى.

إن الحوار السياسي وحده يمكن أن يسفر على قرارات يقبلها الجميع ويهيئ الظروف لسلام دائم. فمنذ إنشائه، برهن الاتحاد البرلماني الدولي أن الحوار هو أفضل سلاح في مساعي إحلال السلام.

مارغريت تاتشر تشكر المجموعة البريطانية للاتحاد البرلماني الدولي عن تنظيمه لزيارة الرئيس السوفيتي المقبل ميخائيل جورباتشوف إلى المملكة المتحدة، مما أدى إلى عقد محادثات «بناءة».

© Reuters / STR New, 1984

تعزيز المؤسسات الديمقراطية

يترابط تقدّم البشرية بالديمقراطية

بارتفاع عدد البرلمانات المنتخبة بعد الحرب العالمية الأولى، كان الاتحاد البرلماني الدولي يعكس حالة الديمقراطية في العالم بشكل متزايد.

وكان تنوعه المتزايد مصدر مناقشات قوية وجدل حادّ. ففي عام 1924، بصعود الفاشية، تركّز هذا النقاش على الأزمة في النظام البرلماني. أصبح الاتحاد البرلماني الدولي الهيئة الدولية الأولى لمناقشة الحلول والبحث عنها. إلا إن وجهات النظر المتباينة بشكل متزايد التي أُعربَ عنها منعت الاتحاد البرلماني الدولي من تبنّي موقف مشترك بشأن النظام السياسي الأكثر تكيُّفاً مع السلام والتقدم.

وتسبّبت الحرب الباردة في التجميد الفعلي للنقاش حول النُّظُم السياسية، لعُقود بعد ذلك. ونظرا لحالة الجمود هذه، وجّه الاتحاد البرلماني الدولي اهتمامه إلى تطوير الخبرات في أساليب العمل البرلماني، وإنشاء المركز الدولي لوثائق الهيئات التداولية في عام 1966. وأصبحت المنظمة مركز امتياز في المعرفة المؤسسية البرلمانية.

وقد استفاد من هذه الخبرة، من خلال توجيه برنامج الاتحاد البرلماني الدولي في مجال التعاون التقني، أكثر من 70 برلمانا منذ السبعينات. وقد مكّن هذا أعضاء الاتحاد من تبادل دراية البرلمانيين والمسؤولين مع أعضاء البرلمانات الأخرى وبالتالي دعم بناء المؤسسات البرلمانية الحديثة.

وتعطى الأولوية لبرلمانات البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية أو الخارجة من النزاع، مثل ميانمار أو مصر. لكن الحصول على الدعم البرلماني الدولي مفتوح لأي برلمان يرغب في تحسين طريقة العمل، بما في ذلك المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان، في مختلف البلدان مثل بنغلاديش وسلطنة عمان وبيرو.

وأصبح تعزيز الديمقراطية والبرلمانات بمرور الزمن جزءاً أساسياً من مهمّة الاتحاد البرلماني الدولي.

البرلمانات الديمقراطية تعني تمثيل جميع أفراد المجتمع وسماع آرائهم.
© Reuters / C. Wattie, 2008

IFE
INSTITUTO FEDERAL ELECTORAL
EL VOTO ES LIBRE Y SECRETO
PRESIDENTE
IFE
DIPUTADOS FEDERALES
IFE
SENADORES
IFE

وضع معايير للبرلمانات الديمقراطية

البرلمانات بوصفها مُحرّكات للديمقراطية

يقوم البرلمان بوظيفتين أساسيتين: التشريع ومحاسبة الحكومة. ومع ذلك، فقد استغرق الأمر سنوات عديدة قبل أن يبدأ الاتحاد البرلماني الدولي في وضع معايير ومبادئ توجيهية أكثر دقّة للبرلمانات الديمقراطية.

فبعد نهاية الحرب الباردة، جاءت الخبرة المكتسبة من عمله لبناء القدرات البرلمانية خلال السبعينات والثمانينات كأساس لوضع هذه المعايير والمبادئ التوجيهية. وكانت آنذاك الدول التي تشكلت حديثاً بصدد إنشاء مؤسسات جديدة ومحاولة تطبيق الممارسات الجيدة التي طوّرها غيرها.

وقد قام الاتحاد البرلماني الدولي في البداية بدور تحديد المعايير والمبادئ التوجيهية للوفاء بها في عام 1994، بالإعلان المتعلق بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة. ثمّ واصل بعد ثلاث سنوات من ذلك بالإعلان العالمي للديمقراطية، مما يجعل الاتحاد البرلماني الدولي الكيان الدولي الأول الذي قام بتعريف الديمقراطية، باعتبارها المثل الأعلى والهدف الذي يقصده المجتمع، وكنظام للحكم. وقد أكّد الإعلان أن الديمقراطية تقوم على حقّ كل شخص في المشاركة في إدارة الشؤون العامّة وتهدف إلى صَون وتعزيز كرامة الفرد وحقوقه الأساسية.

في عام 2006، قام الاتحاد البرلماني الدولي بإصدار تحت عنوان «البرلمان والديمقراطية في القرن الحادي والعشرين: دليل للممارسة الجيدة» بناء على تجربة البرلمانات الأعضاء، وحدّد هذا الدليل المعايير التي تقوم عليها البرلمانات الديمقراطية بأنها: تمثيلية وشفافة وسهلة المنال وخاضعة للمساءلة وفعالة. ويعدّ هذا التحليل معلماً آخر في تقييم التقدم المحرز والخطوات التي يلزم اتخاذها نحو تعزيز الديمقراطية من خلال البرلمانات. وقد صاغ الاتحاد البرلماني الدولي أيضا أداة التقييم الذاتي للأداء البرلماني، ووضع مفهوم البرلمانات التي تراعي نوع الجنس وبلوَرَ مؤشرات الأداء البرلماني.

وما زال كلّ من إعلان الاتحاد البرلماني الدولي لعام 1994، المتعلق بمعايير الانتخابات الحرة والنزيهة، والمبادئ التوجيهية التي تمّ إصدارها لاحقاً صالحاً اليوم كما كان من قبل.

© Reuters, 2012

جعل المساواة بين الجنسين واقعاً ملموساً

المشاركة في الحياة السياسية والتنظيمية

كان تطوّر الاتحاد البرلماني الدولي بشأن المساواة بين الجنسين أمرًا رائعاً. ولئن كان في البداية يعكس إلى حدّ كبير تقدم المرأة البطيء في الحياة السياسية على الصعيد العالمي، لقد أخذت المنظمة بزمام الأمر في نهاية المطاف للدفاع من أجل المساواة في الحياة السياسية. فمسألة دعم الاتحاد البرلماني الدولي للمساواة بين الجنسين هي مسألة ابتكار وشجاعة والتزام حقيقي.

وكان مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي لعام 1921 في ستوكهولم أول من رحّب بوفود من النساء، بنسبة واحد في المائة من المشاركين. واليوم، يبلغ متوسط نسبة النساء 30 في المائة من المندوبين في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي.

تقول المندوبات منذ العشرينات، إن جميع المسائل التي تناقش في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي - من نزع السلاح إلى تهريب المخدرات تستلزم السماع إلى كل صوت.

وأثناء الستينات، أدانت البرلمانيات التمييز، ونادَين بحقوق متساوية للنساء. وفي عام 1975، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قراراً بشأن هذه المسألة. ثم قام بوضع برنامج شراكة بين الجنسين لدعم المرأة على الصعيد الوطني.

منذ السبعينات، كانت بيانات الاتحاد البرلماني الدولي عن عدد النساء في البرلمان مصدراً فريداً للمعلومات بالنسبة لصانعي السياسات وللنشطاء في مجال المساواة بين الجنسين، وغالبا ما أحدث ذلك تغييراً حقيقياً.

ويعدّ الطابع المؤسسي، الذي تمّ إضفاؤه في عام 1985 على اجتماعات البرلمانيات، ابتكاراً آخر. وفي عام 2004، أصبح الاتحاد البرلماني الدولي أوّل منظمة دولية تُكيّف نظامها الأساسي لضمان تمثيل المرأة في جميع أجهزة صُنع القرار وضمن الوفود الوطنية، وتعاقب عدم الامتثال لذلك. وقد أعطى اعتماد خُطّة العمل لعام 2013، بشأن إقامة برلمانات مراعية للاعتبارات الجنسانية، الاتجاه للعمل في الاتحاد البرلماني الدولي وفي البرلمانات للسنوات المقبلة.

ومن المسلّم به الآن، على نطاق واسع داخل الاتحاد البرلماني الدولي، أنّ جميع القضايا السياسية تهمّ كلا الجنسين. ويتطلب التصدّي لها ديمقراطياً بروح المساواة والتعاون. إذ إنّ المساواة بين الجنسين والديمقراطية يسيران جنبا إلى جنب.

البرلمانيون التونسيون يحتفلون بعد اعتماد الدستور الجديد، بعد ثلاث سنوات من الانتفاضة التي انطلق منها «الربيع العربي».
© Reuters / Z. Souissi, 2014

الدفاع عن حقوق الإنسان

حماية حُماة الديمقراطية

تدخل حريّة التعبير في صميم الديمقراطية وهي أمر أساسي بالنسبة للبرلمان. فيجب ضمان حقوق البرلمانيين للدفاع عن حقوق مواطنيهم.

ومع ذلك، ففي العديد من البلدان، يُعتبَر البرلمانيون الذين ينتقدون السلطات تهديداً، ويضطرّون إلى دفع ثمن باهظ مقابل ممارسة حقهم في حرية التعبير. وتعدّ الاغتيالات والاعتداءات والتهديدات بالقتل التي تستهدف البرلمانيين أكثر انتشاراً مما يُعتَقَد. وكذلك حالات الاعتقال والاحتجاز التعسفي، وهي غالبا جزء من الإجراءات ذات الدوافع السياسية دون أي إمكانية لمحاكمة عادلة.

ولحماية البرلمانيين من مثل هذه الانتهاكات، أنشأ الاتحاد البرلماني الدولي لجنة حقوق الإنسان للبرلمانيين في عام 1976.

وتعدّ اللجنة فريدة من نوعها إذ لا تركز إلاّ على البرلمانيين. فهي تتمسك بمبدأ التضامن البرلماني: «ما يحدث لك اليوم قد يحدث لي غدا»، لذا يُطلب من البرلمانيين في كل مكان، مساعدة نظرائهم الذين هم في حاجة إلى المساعدة.

ولا يتم إغلاق ملف أي حالة إلا بعد إيجاد حلّ مرض. وقد أتى هذا الإصرار أُكلَه. فبعد عشر سنوات من اغتيال الهندوراسي ميغيل انخيل بافون سالازار، عام 1988، ساعدت اللجنة على التعرف على القاتل، الذي تمّ اعتقاله ومحاكمته، وحُكم عليه بالسجن.

وهذه ليست سوى رواية واحدة من ضمن العديد من تجارب النجاح. وقد تمكّنت اللجنة من حماية وإنصاف آلاف البرلمانيين من مختلف أنحاء العالم، وذلك إمّا من خلال إطلاق سراحهم من الاحتجاز، أو إسقاط التُّهَم ذات الدوافع السياسية، أو الحصول على تعويض، أو التحقيق في التجاوزات، أو إجراءات قانونية فعالة لمنع إفلات الجُناة من العقاب.

ومن عشرات الحالات التي كانت تعمل عليها حين إنشائها، تعمل اللجنة الآن على حالات تهمّ ما يقرب من 300 برلماني. فهي تسلّط الضوء على الانتهاكات الجارية لحقوق البرلمانيين وتؤكد على ضرورة حمايتهم.

ساندت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي المعنية بحقوق الإنسان للبرلمانيين الرئيسة الاندونيسية السابقة ميجاواتي سوكارنو بوتري عندما كانت تتزعم المعارضة.
© Reuters / B. Beawiharta, 2009

دفع التطور إلى الأمام

ضمان التغيير الديمقراطي الإيجابي

تطورت المناقشات داخل الاتحاد البرلماني الدولي حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية بالتوازي مع الظروف المتغيرة في العالم. ومع ذلك، كان هناك العديد من الثوابت داخل الاتحاد البرلماني الدولي: البحث عن سُبُل عملية لزيادة التعاون الدولي، وتطوير القانون الدولي وإضفاء بُعدَ الديمقراطية على صنع القرار.

ففي البداية، ركز الاتحاد البرلماني الدولي اهتمامه على تذليل العقبات أمام التجارة. وكانت مقترحاته في العشرينات بشأن الاتحاد الجمركي الأوروبي والاتفاقات الاقتصادية الإقليمية تستبق العديد من المؤسسات التي ظهرت إلى حيّز الوجود منذ الحرب العالمية الثانية.

وبارتفاع معدّل عضوية المنظمة، اتّسعت آفاق المناقشات داخل الاتحاد البرلماني الدولي. وفي الثلاثينات، اعتمد الاتحاد البرلماني الدولي قرارات بشأن ضرورة «التضامن الاقتصادي العالمي» وتطرّق إلى قضايا حقوق العمّال والحماية الاجتماعية. واستناداً إلى الأعمال التي قام بها سابقا، في مجال التحكيم الدولي وتدوين القانون الدولي، رسّخ الاتحاد البرلماني الدولي مسألة استخدام محاكم التحكيم التجاري الدولي كوسيلة سلمية لتسوية النزاعات التجارية.

وتتردّد هذه المخاوف في العصر الحديث. وقد وفّرت مبادرة مشتركة مع البرلمان الأوروبي لإضفاء بُعد برلماني لدى منظمة التجارة العالمية رقابةً ديمقراطيةً على قواعد التجارة العالمية منذ عام 2002.

وبمرور الوقت، ثَبَت أن إدخال البعد البرلماني في الشؤون الدولية أمر حاسم الأهمية. يمنح تبادل المعلومات في اتجاهين صوتاً للبرلمان في المفاوضات الدولية، ويُشرك البرلمانات في تنفيذ التزامات الدول على الصعيد الدولي من خلال التشريع والرقابة.

وقد تمّ تسهيل اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية في عام 2000، على سبيل المثال، بالدعم السياسي من رؤساء البرلمانات. ومنذ ذلك الحين، عمل الاتحاد البرلماني الدولي بنشاط مع البرلمانات لكي تُنتَهج سياسات وطنية من أجل تحقيق هذه الأهداف.

لا تزال التنمية المستدامة تمثل تحديا عالميا ملحاً يقوم فيها البرلمانيون بدور متزايد الأهمية

© Reuters / A. Biraj, 2008

العمل على إحلال السلام

مسعى الاتحاد البرلماني الدولي المستمر من بدايته إلى الوقت الحاضر

كان مؤسسو الاتحاد البرلماني الدولي فريدريك باسي وراندال كريمر يقومون بدور نشط داخل حركة السلام الدولية. وما كان يميّزهما هو مزيج من شغف بالتحكيم، ونهج عملي تُجاه العلاقات الدولية، ومن مركزيهما بوصفهما عضوين منتخبين في البرلمان. وقد مُنح كل منهما جائزة نوبل للسلام عن جهودهما. وقد تمّ الاعتراف بستة من رُواد الاتحاد البرلماني الدولي في السنوات اللاحقة.

وأصبحت الجهود الرامية إلى تعزيز السلام أكثر أهمية بعد أهوال الحرب العالمية الأولى. وفي الثلاثينات، وصفت دراسةٌ بتكليف من الاتحاد البرلماني الدولي كيف يمكن لحرب أخرى أن تكون قاتلة ومدمّرة أكثر من أيّ حرب سابقة، وأن تُؤثر على مجتمعات بأكملها. واصطدمت هذه التحذيرات بآذان الأنظمة الاستبدادية الصماء آنذاك. وبتراجع الأنظمة البرلمانية أمام الأنظمة الديكتاتورية، وضعفت قدرة الاتحاد البرلماني الدولي على العمل من أجل التفاهم الدولي. ثمّ واجهت المنظمة أزمة حادّة أخرى لماّ نشبت الحرب في العالم مرة أخرى.

تغيرت فكرة السلام بعد الحرب العالمية الثانية، وتحول التركيز إلى الحد من خطر وقوع مواجهة شاملة بين القوى العظمى. وإذ جمع بين وفود من الشرق والغرب، جاء الاتحاد البرلماني الدولي بالتمهيد للانفراج. وأثبت أنه من الممكن إقامة حوار بين الجانبين، في حين تحدث أيضا عن تأييده لنزع السلاح والتعايش السلمي.

واليوم، أصبح مفهوم السلام لدى الاتحاد البرلماني الدولي أوسع. وأصبحت العلاقة بين الديمقراطية ومنع الصراعات وحلها تمثّل رسالة أساسية تدعمها أنشطته. ولئن تطورت أهداف الاتحاد البرلماني الدولي وأنشطته على مدى السنوات، فإن رؤية مؤسسيه بشأن عالم خال من النزاع المسلح لا يزال يتبوأ موقعاً مركزياً في أعماله.

يرتبط منع الصراعات وحلّها ارتباطاً وثيقاً بالديمقراطية. ولا يزال الاتحاد البرلماني الدولي ملتزماً بمدّ يد المساعدة في وضع حدّ للنزاع في الشرق الأوسط.
© Reuters / G. Hershorn, 1993

الحكم الديمقراطي العالمي

سدّ الفجوة الديمقراطية في العلاقات الدولية

تَردُ فكرة إنشاء برلمان عالمي في جدول أعمال الاتحاد البرلماني الدولي منذ عام 1906. وبنهاية الحرب العالمية الأولى، كانت فكرة أن المسائل الإدارة العالمية ينبغي أن يشرف عليها البرلمانيون، تحظى بتأييد متزايد. لكن عصبة الأمم كانت تستند إلى نموذج حكومي دولي لم يكن يترك أي مجال للبرلمانات.

وبعد الحرب العالمية الثانية، كان الاتحاد البرلماني الدولي ينظر باهتمام إلى الأمم المتحدة الناشئة حديثا. وفي عام 1947، تم إضفاء الطابع الرسمي على علاقات الاتحاد البرلماني الدولي مع منظمة جديدة عند منحه المركز الاستشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة. فأقام الاتحاد علاقة مباشرة مع الأمين العام للأمم المتحدة ومع كبار الموظفين فيها، وهي علاقة لا تزال قائمة حتى اليوم. وقد قام الاتحاد البرلماني الدولي منذ ذلك الوقت بوضع برنامج واسع النطاق للأنشطة مع الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة وبرامجها وصناديقها.

في عام 2000، عقد الاتحاد البرلماني الدولي أوّل مؤتمر عالمي لرؤساء البرلمانات في مقرّ الأمم المتحدة عشية مؤتمر قمة الألفية. وفي إعلانهم، قام الرؤساء، وقد أتوا من جميع البرلمانات تقريبا بتحديد خطة عمل طموحة لإدخال البعد البرلماني في عمل الأمم المتحدة. وفي إعلان الألفية الذي اعتُمد لاحقاً، أكّد رؤساء الدول والحكومات رغبتهم في أن تقوم الأمم المتحدة بتعزيز تعاونها مع البرلمانات من خلال الاتحاد البرلماني الدولي في كل مجالات عملها.

وبعد ذلك بعامين، منحت الجمعية العامة للأمم المتحدة صفة مراقب دائم للاتحاد البرلماني الدولي، وفي عام 2005، أشركته بشكل وثيق مع هيئات الأمم المتحدة المنشأة حديثا، والعاملة في مجال حفظ السلام، والديمقراطية وحقوق الإنسان. وتوسعت هذه الشراكة لاحقاً لتشمل مجالات العمل الأخرى.

واليوم، يمدّ الاتحاد البرلماني الدولي الجسور بين البرلمانات الوطنية والدول والمنظمات الدولية. وبالتالي فهو يقوم بدور مبتكر وبارز ومتعاظم الأهمية في إضفاء الطابع الديمقراطي على الحكم العالمي.

يُعتبر الاتحاد البرلماني الدولي جسراً حيوياً بين البرلمانات والدول والمنظمات الدولية حول قضايا الحكم العالمي.

© الاتحاد البرلماني الدولي، 2012

BACK TO BASICS:
CONNECTING POLITICS AND TRADE
PARLIAMENTARY CONFERENCE ON THE WTO
ANNUAL SESSION
GENEVA
BAHRAIN
ARMENIA
AZERBAIJAN
ANGOLA

الاتحاد البرلماني الدولي
Chemin du Pommier 5
Case postale 330
1218 Le Grand-Saconnex
Genève - Suisse
Tél. : +41 22 919 41 50
Fax : +41 22 919 41 60
البريد الإلكتروني: postbox@ipu.org
www.ipu.org

مكتب المراقب الدائم للاتحاد البرلماني الدولي لدى الأمم المتحدة
336 East 45th Street, Tenth Floor
New York, NY 10017
États-Unis d'Amérique
Tél. : +1 212 557 58 80
Fax : +1 212 557 39 54
ny-office@ipu.org

حقوق الطبع © محفوظة للاتحاد البرلماني الدولي، 2014

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور، أو تخزينه في نظام استرجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل أو بأية وسيلة، إلكترونية أو ميكانيكية أو بالنسخ التصويري أو التسجيل أو غير ذلك، دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي.
يتم توزيع هذا المنشور شرط أن لا يتم إقراضه أو توزيعه بأي طريقة أخرى، بما في ذلك عن طريق تجارية، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر، في أي شكل من الأشكال من غير الأصلي، وشرط أن يستوفي الناشر التالي نفس المتطلبات.
ويرحّب بأيّ طلبات للحصول على حق استنساخ أو ترجمة هذا النص أو أجزاء منه. وينبغي إرسال هذه الطلبات إلى الاتحاد البرلماني الدولي. ويجوز للبرلمانات الأعضاء والمؤسسات البرلمانية أن تستنسخ هذا العمل أو أجزاءً منه دون إذن، ولكن يطلب إليها أن تُعلِم الاتحاد البرلماني الدولي بذلك.

ISBN 078-92-9142-611-9 (UIP)
بحث: مارتن ألبارس
النسخة الأصلية: باللغة الانكليزية
التصميم: غولتيي كوليت، جنيف

الغلاف: ويليام راندال كريمر وفريدريك باسي،
مؤسّسو الاتحاد البرلماني الدولي،
والحائزان على جائزة نوبل للسلام.
© Domaine public

المهمّة

يعدّ الاتحاد البرلماني الدولي المنظمة العالمية للبرلمانات الوطنية. وتتمثل مهامه في الحفاظ على السلام والدفع بعملية التغيير الديمقراطي الإيجابي من خلال الحوار السياسي والإجراءات العملية.

الاتحاد البرلماني الدولي

من أجل الديمقراطية. من أجل الجميع.